



معالم إحصائية

نشرة شهرية

1 الأثمان

2 مؤشرات إقتصادية ومالية

3 الحسابات الجهرية لسنة 2018

4 الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني لشهر ماي 2019

تطور الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

المدن	الرقم الاستدلالي الشهري		الرقم الاستدلالي للخمسة أشهر الأولى		التغير %
	أبريل 2020	ماي 2020	2019	2020	
أكادير	102,2	102,2	101,4	102,3	0,9
الدار البيضاء	102,4	102,2	101,5	102,4	0,9
فاس	103,4	103,2	102,6	103,2	0,6
القنيطرة	101,8	101,0	101,4	101,6	0,2
مراكش	102,2	102,1	100,9	102,2	1,3
وجدة	101,9	101,9	101,2	101,8	0,6
الرباط	102,3	101,9	101,2	102,2	1,0
تطوان	101,8	102,2	100,5	101,8	1,3
مكناس	101,6	101,5	100,9	101,7	0,8
طنجة	102,8	102,4	100,7	102,4	1,7
العيون	103,0	103,0	102,0	103,3	1,3
الداخلة	103,2	102,9	102,8	103,2	0,4
كلميم	104,8	104,8	102,3	104,9	2,5
سطات	100,9	101,5	100,5	101,2	0,7
أسفي	105,1	104,8	103,9	104,8	0,9
بني ملال	102,0	101,1	100,5	101,8	1,3
الحسيمة	103,4	104,0	100,2	102,3	2,1
الرشيدية	101,7	101,3	100,2	101,3	1,1
المجموع	102,4	102,2	101,3	102,3	1,0

المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط.

على مستوى المدن، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك، خلال شهر ماي 2020 مقارنة مع الشهر السابق أهم الانخفاضات في بني ملال بـ 0,9% وفي القنيطرة بـ 0,8% وفي الرباط وطنجة والرشيدية بـ 0,4% وفي الداخلة وأسفي بـ 0,3% وفي الدار البيضاء وفاس بـ 0,2%. بينما سجلت ارتفاعات في كل من سطات والحسيمة بـ 0,6% وفي تطوان بـ 0,4%. وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك، خلال خمسة أشهر الأولى من سنة 2020 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019، أهم الارتفاعات في كلميم بـ 2,5% وفي الحسيمة بـ 2,1% وفي طنجة بـ 1,7% وفي مراكش وتطوان والعيون وبني ملال بـ 1,3%؛ وأقل الارتفاعات في القنيطرة بـ 0,2% وفي الداخلة بـ 0,4% وفي فاس ووجدة بـ 0,6% وفي سطات بـ 0,7% وفي مكناس بـ 0,8%.

تطور التغيرات السنوية 2020 - 2018

السنة	ماي/ماي (1)	التغير (%)
2018	2,2	2,0
2019	0,3	-0,1
2020	-0,2	1,0

المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الاستدلالي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.

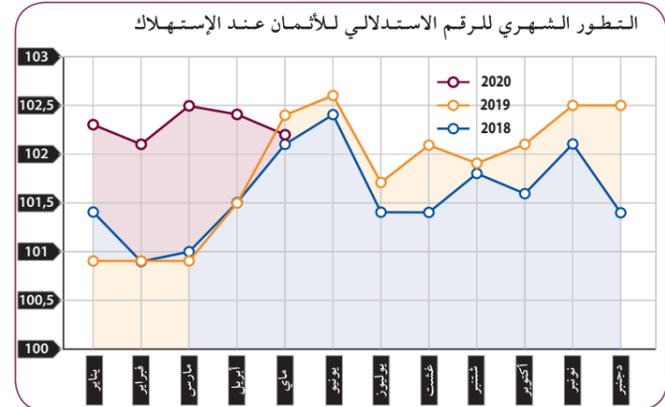
(2) تغير متوسط الرقم الاستدلالي للخمسة أشهر الأولى مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

الأثمان

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2017)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك، خلال شهر ماي 2020، انخفاضا بـ 0,2% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الانخفاض عن تراجع الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 0,6% وتزايد الرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية بـ 0,1%.



أقسام المواد	الرقم الاستدلالي الشهري		الرقم الاستدلالي للخمسة أشهر الأولى		التغير %
	أبريل 2020	ماي 2020	2019	2020	
المواد الغذائية	103,5	102,9	100,7	102,4	1,7
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	102,9	102,3	99,9	101,7	1,8
المشروبات الكحولية والتبغ	120,2	120,2	120,2	120,2	0,0
المواد غير الغذائية	101,6	101,7	101,7	102,2	0,5
الملابس والأحذية	102,6	102,7	102,0	102,8	0,8
السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى	101,5	101,7	100,9	101,5	0,6
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	100,7	100,8	100,6	100,6	0,0
الصحة	101,7	101,7	100,4	101,6	1,2
النقل	96,0	95,9	101,4	99,5	-1,9
المواصلات	103,9	103,9	104,4	103,9	-0,5
الترفيه والثقافة	99,6	99,3	100,4	99,6	-0,8
التعليم	108,5	108,5	105,1	108,5	3,2
مطاعم وفنادق	103,3	103,2	101,9	103,3	1,4
مواد وخدمات أخرى	103,8	103,8	102,5	103,8	1,3
الرقم الاستدلالي العام	102,4	102,2	101,3	102,3	1,0

المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط.

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني لشهر ماي 2020

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج لقطاع «الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول» ارتفاعا بـ 0,3% خلال شهر ماي 2020 مقارنة مع شهر أبريل 2020. وقد نتج هذا الارتفاع بالخصوص عن :

- تزايد الأسعار بـ 2,9% في قطاع «التعدين» و بـ 0,5% في «الصناعات الغذائية» و بـ 1,0% في «صنع الأجهزة الكهربائية» و بـ 0,3% في «صنع الأثاث» ؛
- تراجع الأسعار بـ 0,6% في قطاع «صناعة الملابس» و بـ 1,2% في «نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين» و بـ 0,1% في «الصناعة الكيماوية» وفي «صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات».

وفيما يتعلق بالرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج لقطاع «الصناعات الاستخراجية» فقد عرف انخفاضا بـ 0,2% خلال شهر ماي 2020. أما فيما يخص الأرقام الاستدلالية للأثمان عند الإنتاج لقطاعات «إنتاج وتوزيع الكهرباء» و«إنتاج وتوزيع الماء»، فقد عرفت استقرارا خلال شهر ماي 2020.

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج حسب القطاعات والفروع

الرمز	القطاعات والفروع	أبريل 2020	ماي 2020	التغير %
ب	الصناعات الاستخراجية	100,1*	99,9*	0,2
06	استخراج النفط والغاز الطبيعي	115,1*	115,1*	0,0
07	استخراج خامات المعادن	100,0*	100,0*	0,0
08	صناعات استخراجية أخرى	100,0*	99,8*	-0,2
س	الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول	109,1	109,4	0,3
10	الصناعات الغذائية	109,1	109,6	0,5
11	صناعة المشروبات	116,7	116,7	0,0
12	صناعة منتجات التبغ	117,3	117,3	0,0
13	صناعة النسيج	101,6	101,6	0,0
14	صناعة الملابس	110,8	110,1	-0,6
15	صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجلدية)	112,3	112,3	0,0
16	نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الأثاث وصناعة منتجات من القصب والحلفاء	118,3	116,9	-1,2
17	صنع الورق والورق المقوى	101,4	101,4	0,0
18	الطباعة ونسخ التسجيلات	103,3	103,3	0,0
20	صناعة كيماوية	123,5	123,4	-0,1
21	الصناعة الصيدلانية	94,2	94,2	0,0
22	صنع منتجات من المطاط والبلاستيك	111,8	111,8	0,0
23	صنع منتجات أخرى غير معدنية	109,9	109,9	0,0
24	التعدين	93,1	95,8	2,9
25	صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات	99,7	99,6	-0,1
26	صنع تجهيزات معلوماتية ومنتجات إلكترونية وبصرية	100,4	100,4	0,0
27	صنع الأجهزة الكهربائية	111,8	112,9	1,0
28	صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع آخر	103,1	103,1	0,0
29	صناعة السيارات	99,5	99,5	0,0
30	صنع وسائل النقل الأخرى	100,4	100,4	0,0
31	صنع الأثاث	110,4	110,7	0,3
32	صناعات تحويلية أخرى	102,7	102,7	0,0
د	إنتاج وتوزيع الكهرباء	115,3	115,3	0,0
35	إنتاج وتوزيع الكهرباء	115,3	115,3	0,0
هـ	إنتاج وتوزيع الماء	119,0	119,0	0,0
36	إنتاج وتوزيع الماء	119,0	119,0	0,0

نظرا لقرار حالة الطوارئ الصحية الذي دخل حيز التنفيذ منذ 20 مارس 2020، فإن البحث الميداني حول أسعار المنتجين لم يتمكن من تجميع جميع الأسعار وقد تم تقدير الأسعار المفقودة وفقا للدليل مؤشر أسعار المنتجين.

الإيداع القانوني : 0016/2003

المنذوبية السامية للتخطيط



إيلو 3-31، قطاع 16، حي الرياض الرباط - المغرب - ص.ب : 178 - 10 001

الهاتف : 5 37 57 69 04 (+212) - الفاكس : 5 37 57 69 02 (+212)

www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BMCE BANK OF AFRICA

البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا



مؤشرات إقتصادية ومالية

القطاعات المنتجة

الوضع من يناير إلى ماي	2020	2019	التغير %
الصيد			
المنتجات المسوقة للصيد ساحلي والتقليدي			
الوزن (بالطن)	379 861	475 728	- 20,2
القيمة (بألف درهم)	2 725 220	3 282 134	- 17,0

المصدر: المكتب الوطني للصيد.

الوضع من يناير إلى ماي	2020	2019	التغير %
الطاقة			
الطاقة الصافية المطلوبة (جيجاواط ساعة)	14 876	15 573	- 4,5
المعادن			
الإنتاج التجاري للفوسفات (10 ³ طن)	14 502	14 109	2,8
البناء			
إستهلاك الإسمنت (بألف طن)	4 406	5 885	- 25,1

المصدر: م.و.ك.م، المكتب الشريف للفوسفات، الجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

المبادلات الخارجية

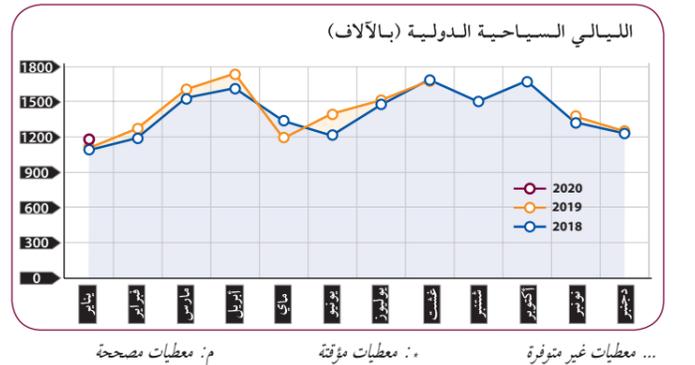
الوضع من يناير إلى ماي	2020	2019	التغير %
التجارة الخارجية (فاب)			
الصادرات			
السلع	146 495	180 714	- 18,9
الخدمات	86 650	106 484	- 18,6
الواردات	59 845	74 230	- 19,4
السلع	184 953	222 370	- 16,8
الخدمات	153 822	182 449	- 15,7
الرصيد التجاري	31 131	39 921	- 22,0
نسبة التغطية %	- 38 458	- 41 656	7,7
	79,2	81,3	
مداخل المغاربة القاطنين بالخارج	22 678	25 895	- 12,4

المصدر: مكتب الصرف.

السياحة

الوضع في شهر يناير	2020	2019	التغير %
البيالي السياحية بالمؤسسات المصنفة (بالآلاف)	1 746	1 588	9,9
منها : الليالي السياحية الدولية (بالآلاف)	1 180	1 109	6,4

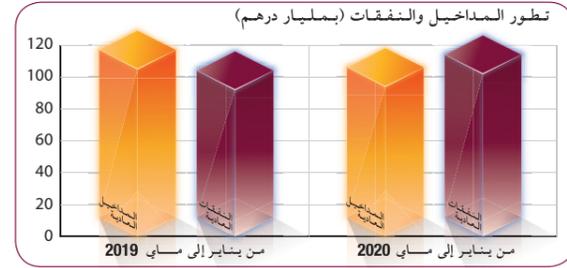
المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والإقتصاد الإجتماعي.



المالية العمومية

الوضع من يناير إلى ماي	2020	2019	التغير %
(بمليون درهم)			
المداخيل العادية	94 442	104 885	- 10,0
التفقات العادية	101 952	92 155	10,6
الدين العمومي	10 668	10 810	- 1,3
الإستثمار	26 953	30 371	- 11,3
الرصيد الصافي للحسابات			
الخصومية للتخزين	8 923	- 1 859	
العجز/الفائض الإجمالي	- 25 540	- 19 501	

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

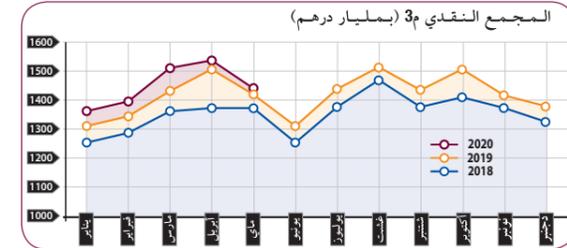


النقد

الوضع من يناير إلى ماي	2020	2019	التغير %
(بمليون درهم)			
مجموع النقد م	1 410 388	1 316 719	7,1
مجموعات التوظيفات السائلة	718 298	716 991	0,2
ديون للإقتصاد	1 105 772	1 032 646	7,1
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	238 448	198 921	19,9
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على غير المقمين	270 260	256 028	5,6
موازاة ذات طابع غير نقدي	244 598	217 212	12,6
مقايلات الودائع لدى الخزينة	69 680	70 210	- 0,8
بنود صافية أخرى	- 29 175	- 23 873	22,2
مجموع المقايلات (1)	1 410 388	1 316 720	7,1

(1) مجموع المقايلات = ديون للإقتصاد + الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية + الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على غير المقمين - موارد ذات طابع غير نقدي + مقايلات الودائع لدى الخزينة + بنود صافية أخرى.

المصدر: بنك المغرب.



سوق العملة

الوضع في شهر ماي	2020	2019	التغير %
البورصة			
حجم المعاملات (بمليون درهم)	5 110,21	2 079,78	145,71
رسملة البورصة (بمليون درهم)	509 161,26	559 615,95	- 9,02
مؤشر مازي	9 852,80	10 999,88	- 10,43
مؤشر ماداكس	7 997,16	8 941,19	- 10,56
الهينة المكلّفة بالتوظيف الجماعي للقيم المتقولة			
العدد	484	483	0,2
الأصول الصافية (بمليون درهم)	472 650	477 940	- 1,11

المصدر: بورصة الدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

الحسابات الجهوية لسنة 2018

ومن جهة أخرى ، فإن 59.5% من الثروة الناتجة عن أنشطة القطاع الثالث تعود إلى جهات الدار البيضاء - سطات ، والرباط - سلا - القنيطرة وطنجة - تطوان - الحسيمة .

الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب الفرد

على الصعيد الوطني ، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي حسب الفرد 31 473 درهم خلال سنة 2018 . وقد سجلت ست جهات ناتجا داخليا إجماليا حسب الفرد يفوق هذا المعدل الوطني ، ويتعلق الأمر بكل من جهة الداخلة-وادي الذهب (85 669 درهم) ، وجهة الدار البيضاء-سطات (49 654 درهم)، وجهة العيون-الساقية الحمراء (49 275 درهم)، وجهة الرباط -سلا-القنيطرة (36 218 درهم)، وجهة كلميم-وادي نون (36 157 درهم) وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (32 114 درهم) .

أما بالنسبة للجهات المتبقية، فإن الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب الفرد تراوح بين 16 747 درهم المسجل بجهة درعة-تافيلالت و 26 479 درهم بجهة سوس-ماسة . وقد عرف تشتت الناتج الداخلي الإجمالي حسب الفرد ارتفاعا، إذ انتقل متوسط الفارق المطلق من 12 680 درهم سنة 2017 إلى 13 106 درهم سنة 2018 .

نفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهات

ساهمت جهتا الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة بـ 39,8% في نفقات الاستهلاك النهائي للأسر على المستوى الوطني بنسب بلغت 25% و 14,8% على التوالي . في حين بلغ مجموع مساهمات جهات فاس-مكناس ، طنجة-تطوان-الحسيمة، مراكش-آسفي، في نفقات الاستهلاك النهائي للأسر 34,4% بنسب بلغت 11,7% و 11,5% و 11,2% على التوالي . فيما يخص باقي الجهات السبعة، بلغت مساهماتها في نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ما يقارب الربع (25,9%) . مع حصص تراوحت بين 0,7% بجهة الداخلة-وادي الذهب و 7,2% بجهة سوس-ماسة .

وفي ظل هذه الظروف، فقد اتسعت التفاوتات نسبيا بين الجهات على مستوى نفقات الاستهلاك، حيث بلغ متوسط الفارق المطلق بين نفقات الاستهلاك النهائي للأسر لمختلف الجهات ومتوسط الاستهلاك النهائي للأسر على الصعيد الوطني 34,4 مليار درهم سنة 2018 مقابل 33 مليار درهم سنة 2017 .

وبخصوص نفقات الاستهلاك النهائي حسب الفرد فقد سجلت ست جهات معدلات إنفاق تفوق المعدل الوطني (18 081 درهم سنة 2018) . ويتعلق الأمر بجهة الداخلة-وادي الذهب (26 075 درهم)، وجهة الدار البيضاء-سطات (22 028 درهم)، وجهة الرباط -سلا-القنيطرة (19 711 درهم) وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (19 624 درهم)، وجهة العيون-الساقية الحمراء (19 316 درهم) والجهة الشرقية (18 655 درهم) .

أما بالنسبة لباقي الجهات، فإن نفقات الاستهلاك النهائي حسب الفرد تراوحت بين 12 633 درهم (درعة -تافيلالت) و 17 132 درهم (فاس-مكناس) . وهكذا، سجل تشتت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الفرد ارتفاعا طفيفا، حيث انتقل متوسط الفارق المطلق من 2 733 درهم سنة 2017 إلى 2 856 درهم سنة 2018 .

نمو الناتج الداخلي الإجمالي بين سنتي 2017 و 2018 حسب الجهات

الجهات	نسبة النمو (%)		المساهمة في النمو	
	2018**	2017*	2018**	2017*
طنجة-تطوان-الحسيمة	5,9	7,6	0,6	0,8
الشرق	5,9	4,2	0,3	0,2
فاس-مكناس	0,8	1,6	0,1	0,1
الرباط-سلا-قنيطرة	5,1	- 0,7	0,8	- 0,1
بني ملال - خنيفرة	6,7	1,3	0,4	0,1
الدار البيضاء-سطات	4,1	3,4	1,3	1,1
مراكش-آسفي	4,0	3,2	0,3	0,3
درعة - تافيلالت	0,8	2,8	0,0	0,1
سوس-ماسة	1,1	6,8	0,1	0,4
كلميم - واد نون	9,1	4,3	0,1	0,1
العيون - الساقية الحمراء	7,4	6,7	0,1	0,1
الداخلة-وادي الذهب	11,1	0,2	0,1	0,0
الوحدات الترابية في بقية العالم	- 1,4	- 5,8	0,0	0,0
المجموع	4,2	3,1	4,2	3,1

عرف الإقتصاد الوطني كما هو معلوم خلال سنة 2018 تسجيل ناتج داخلي إجمالي بالحجم قدره 1 096,5 مليار درهم، حيث بلغت نسبة النمو الإقتصادي 3,1% مقارنة مع سنة 2017 . وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 1 108,5 مليار درهم بزيادة قدرها 4,3% .

وتعرض هذه المذكرة توزيع حسب الجهات للناتج الداخلي الإجمالي ، بالحجم وبالقيمة، وكذلك لنفقات الاستهلاك النهائي للأسر .

النمو الإقتصادي حسب الجهات

تظهر الحسابات الجهوية لسنة 2018 تباينات لمعدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم بين الجهات . وهكذا سجلت خمس جهات معدلات نمو أكبر من المتوسط الوطني (3,1%) . ويتعلق الأمر بكل من جهة طنجة-تطوان-الحسيمة (7,6%) وجهة سوس-ماسة (6,8%) وجهة العيون-الساقية الحمراء (6,7%) وجهة كلميم - واد نون (4,3%) والجهة الشرقية (4,2%) .

وأظهرت كل من جهتي الدار البيضاء- سطات ومراكش -آسفي معدل نمو قريب من المتوسط الوطني بلغت نسبته 3,4% و 3,2% على التوالي .

أما الجهات الخمس المتبقية فقد سجلت معدلات نمو أقل من المعدل الوطني تراوحت بين 2,8% بجهة درعة-تافيلالت و 0,7% - بجهة الرباط - سلا -القنيطرة .

بالمقابل، ساهمت جهة الدار البيضاء- سطات بما يعادل 34,9% من نسبة نمو الإقتصاد الوطني إذ بلغت مساهمتها في نمو الناتج الداخلي الإجمالي الوطني 1,1 نقطة .

كما ساهمت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بحصة الربع في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم أي ما يعادل 0,8 نقطة من النمو .

في حين بلغت مساهمة الجهات العشر المتبقية 40% في نسبة النمو الذي سجله الإقتصاد الوطني سنة 2018 أي ما يعادل 1,3 نقطة .

مساهمة الجهات في خلق الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية

بالأسعار الجارية، ساهمت كل من جهات الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة و طنجة-تطوان-الحسيمة في خلق 58,7% من الثروة الوطنية بنسب بلغت 32,3% و 15,6% و 10,8% على التوالي .

كما ساهمت خمس جهات بـ 34,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، ويتعلق الأمر بكل من جهة فاس-مكناس وجهة مراكش-آسفي بنسبة 8,4% لكل واحدة، وجهة سوس-ماسة بنسبة 6,7% وجهة بني ملال-خنيفرة بنسبة 5,7% والجهة الشرقية بنسبة 4,9% .

في حين بلغت مساهمة كل من جهة درعة-تافيلالت والجهات الجنوبية الثلاث نسبة 7% من الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة بنسبة 2,5% و 4,5% على التوالي .

في ظل هذه الظروف، ازدادت حدة الفوارق بين الجهات من حيث خلق الثروة، حيث انتقل متوسط الفارق المطلق بين الناتج الداخلي الإجمالي لمختلف الجهات ومتوسط الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي من 60,4 مليار درهم سنة 2017 إلى 62,7 مليار درهم سنة 2018 .

الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية

تشكل أنشطة القطاع الأولي (الزراعة والصيد) 12,2% من الناتج الداخلي الإجمالي على المستوى الوطني سنة 2018 . إلا أن مساهمة هذا القطاع في خلق الثروة تجاوزت هذا المعدل الوطني في معظم الجهات . وهكذا بلغت نسبة مساهمة أنشطة القطاع الأولي في الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي 28% بجهة الداخلة -وادي الذهب، و 21,1% بجهة فاس-مكناس و 20,3% بجهة درعة-تافيلالت و 18,6% بجهة سوس -ماسة وبني ملال- خنيفرة . في حين عرفت جهة الدار البيضاء-سطات أدنى نسبة مسجلة في 5,4% .

تمثل الأنشطة الثانوية (الصناعة، المعادن، الكهرباء والماء والبناء والأشغال العمومية) 25,9% في الناتج الداخلي الإجمالي على المستوى الوطني سنة 2018 . وتظهر أربع جهات نسبا تفوق هذا المعدل الوطني، ويتعلق الأمر بجهات الدار البيضاء-سطات وبني ملال-خنيفرة بنسبة 34,9% و طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 32,2% والعيون-الساقية-الحمراء بنسبة 30,3% .

ساهمت أنشطة القطاع الثالث (الخدمات التجارية وغير التجارية) في خلق نصف الثروة الوطنية سنة 2018 (50,1%) . وتظهر جهات كلميم-وادي نون والداخلة-وادي الذهب وكذا الرباط-سلا-القنيطرة بنيات إقتصادية تهيمن عليها أنشطة الخدمات بنسب تفوق بكثير المعدل الوطني، حيث بلغت، على التوالي 69,6% و 61,8% و 60,8% . ومع ذلك تظهر نفس الجهات الحصص الأكثر ضعفا من حيث مساهمة الأنشطة الثانوية في خلق الثروة الجهوية .

مساهمة الجهات في الأنشطة الاقتصادية الوطنية

تظل أنشطة القطاع الأولي متركزة في عدد محدود من الجهات، حيث ساهمت ست جهات بما يقارب من ثلث أرباع القيمة المضافة لهذا القطاع . وعليه فإن جهات الرباط-سلا-القنيطرة، فاس-مكناس، الدار البيضاء-سطات ومراكش-آسفي، وسوس-ماسة و طنجة-تطوان-الحسيمة ساهمت بنسبة 74,9% في خلق القيمة المضافة للقطاع الأولي في سنة 2018 عوض 75,5% سنة 2017 .

من ناحية أخرى، فإن أنشطة القطاع الثانوي تركزت بكل من جهة الدار البيضاء-سطات وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة اللتان ساهمتا بنسبة 57% من القيمة المضافة الوطنية لهذا القطاع خلال سنة 2018 عوض 56,6% سنة 2017 .